

من وراء البحار

أزمة الدولار

صناعية وآلات المناجم . وهو يعبر كذلك عن واقعة أخرى هي أن الولايات المتحدة ، وإن أصابها شيء من التضخم ، يدل عليه الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ، قدرة على عمل أمرين في وقت واحد : أولها الاتساع في برنامجها الانشائي ، والآخر تقديم كليات ضخمة للعالم من الأطعمة والمواد الاستهلاكية والآلات إما هبة أو قرصاً .

ويختلف رأى الناس في تفسير هذا التناقض الغريب بين حالة الولايات المتحدة وأحوال جميع البلدان الأخرى في العالم تقريباً . ومما لا ريب فيه أن ثراء أمريكا في المواد الخام ونجاتها من أضرار الحرب وحرية تجارتها الدولية ونشاط شعبها ومهارته في الأمور الصناعية والزراعية ، كل ذلك مما يفسر هذا الأمر . ولكن أليس من الممكن أن تكون السياسة التي جرت عليها أمريكا ، وهي أنها تخلت في الحال عن التنظيمات الحربية والرقابات الاقتصادية التي دعت إليها الحرب والتي كانت مطبقة فيها بشدة أكثر مما هي في أي بلد آخر من العالم — أليس من الممكن أن يكون ذلك مما جعل لها التسلط الحالى الاقتصادى ؟

كل ما تم معرفته هو أن قوة الولايات المتحدة فيما قبل الحرب لم تمنع سائر العالم من إيجاد التوازن بينها وبينه . ولذلك لم يكن من العقول أن يستمر العالم متأثراً بالنقص في الدولار ؛ إذ ليس في أحواله الطبيعية والسياسية ما يؤيد مثل هذا الفرض . فالموقف الحالى هو نتيجة أسباب بسيطة غير مستمرة . وأهم هذه الأسباب هو ما أصاب

تكم عدد نوفمبر من مجلة «العالم اليوم» بين مقالاته عن أزمة الدولار وبعض تأثيراتها . فقال كاتب المقال إن بعض الاقتصاديين ينكرون عبارة أزمة الدولار أو تقص الدولار؛ ومن بينهم مستر روى هارود الذى أنكرها بتاتاً، وقد يكون في ذلك شيء من الحقيقة . وهو يرى أن العجز في الميزان الحسابي لبريطانيا إنما هو نتيجة لاتساع برنامج السكن والبناء ، وأنه لو أنفقت جهود الرجال والمواد التي وجهت هذه الوجهة في إنتاج الحاجيات للتصدير أو بدلا مما يستورد ، لصغر كثيراً مقدار العجز الذى عانته بريطانيا ، وأنه يمكن إعادة التوازن سريعاً إذا تقصت بريطانيا من نفقاتها في هذا الميدان .

وإذا كان في هذا الرأى شيء من الحقيقة، فانه ليس الحقيقة كلها ؛ لأنه لا يقدر بعض العناصر في الحالة العالمية الآن إلا فيما يتعلق بالاتجاه العام نحو التضخم . ولم يعمل في هذا الرأى حساب عدم التوازن الاقتصادى بين الجزء الغربى والشرقى من الكرة الأرضية ، بل عدم التوازن بين ممالك مثل كندا والولايات المتحدة وهما واقعتان في جزء واحد من الكرة الأرضية . ولم يحسب في هذا الرأى حساب سوء حالة المحصول بأوربا الغربية في هذه السنة، وهو يكاد يكون كارثة .

وعبارة النقص في الدولارات تعبر عن حقيقة واقعة، هي أن العالم بأسره أخذ يتوسع في برنامجها الانشائي وتضخمت أمواله ، لى يستطيع بناء الدور والطرقات والجسور والمصانع وحفر مناجم جديدة وشراء آلات

في الوفاء بالقرض وفوائده . وقد اختيرت بريطانيا لهذا النوع من المساعدة لأنه كان من المتوقع أن توجه إدارة التعمير والانشاء عنايتها دول أوروبا . ولكن نص في شروط هذا القرض على أن تقوم بريطانيا بعد ١٥ يولييه سنة ١٩٤٧ بتحويل جميع الجنيهات الاسترلينية التي نشأت عن معاملات جارية إلى دولارات إذا رغبت البلاد المتعاملة في ذلك . وكانت الفكرة عند الأمريكيين لا أن تشرك بريطانيا البلاد الأخرى في قرض الدولار بل ألا تتأثر الصادرات الأمريكية بقلّة الدولارات بسبب عدم إمكان تحويل الجنيه الاسترليني . وكان القصد من النص الوصول من أقرب طريق إلى حرية المعاملة والتجارة العالمية المتشعبة . وظهر من سير الأمور أن الخطوة كانت سابقة لأوانها ، وأن بريطانيا قد أشركت في الواقع سائر العالم في الدولارات التي جاءت عن طريق القرض وكانت مخصصة لها وحدها .

والواقع أن بريطانيا اضطرت في عدة اتفاقات مع بعض البلاد أن ترضى بتحويل الجنيهات الاسترلينية إلى دولارات قبل ١٥ يولييه ، وهذه البلاد هي الأرجنتين والبلجيك والبرازيل وكندا وإيطاليا والبرتغال . والطريقة التي اتبعت في ذلك هي أن بنك إنجلترا قد فتح لكل دولة من هذه الدول حساباً تحويلياً يمكن استعماله بناء على شروط القرض . وقد اضطرت إنجلترا إلى هذا الاجراء لأن هذه البلاد تقدم مواد ضرورية وكان الميزان التجاري مع إنجلترا في صالحها . ولو أن بريطانيا لم تفعل هذا لما رضيت الدول أن تستمر في إمدادها بهذه المواد . وقد كان من تأثير تحديد ١٥ يولييه أن صار الناس أقل ثقة بالسترليني كما رأوا أن دولارات القرض تقل بسرعة

أوروبا من خراب ونهك على أثر الحرب . وما زاد الحالة سوءاً أن بذلت مجهودات في بريطانيا وغيرها من بلاد أوروبا لمعالجة الأمور بسرعة أكثر مما يجب ، والقيام بمشروعات في البناء وفي التطور الصناعي أكثر مما تتحملة موارد تلك البلاد ، وهذا يتطلب من الحرمان أكثر مما يقره أهلها . ومن الأسباب الاضائية الهامة وقوع أضرار في الجنوب الشرقي من آسيا وحدوث انفصال سياسي على أثر الحرب في الأراضي الاستعمارية في تلك الأنحاء . ولقد كانت الولايات المتحدة من قبل تستورد بمقادير كبيرة من الصفيح والمطاط ومنتجات تلك المناطق . وكانت هذه الواردات سلسلة حيوية في التوازن التجاري بين بريطانيا وأوروبا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى . فاذا لم نعد إلى تلك الجهات قوة التصدير ولم تجد إقبالا من الولايات المتحدة على صادراتها ، فيكون من الصعب جدا على أوروبا أن تستأنف العلاقات التجارية على قاعدة طبيعية مع الولايات المتحدة ومع كندا أيضاً .

والآن لنتجّه بالبحث نحو تأثير أزمة الدولار التي أدت إلى إعلان الحكومة البريطانية في ٢٠ أغسطس الماضي ، وقف حق تحويل الجنيه الاسترليني إلى دولار ، وهو الحق الذي كانت ترتبط به بريطانيا مع عدد من الدول الأخرى . وكانت بريطانيا مقيدة به بموجب القرض الأمريكي الانجليزي الذي عقد في سنة ١٩٤٦ .

لقد كان الغرض من هذا القرض عند المفاوضات فيه أنه يمكن بريطانيا من بلوغ التوازن في ميزانها الحسابي في ثلاث سنوات ، فاذا جاءت سنتا ١٩٤٩ و ١٩٥٠ تمكنت بريطانيا من الوصول إلى هذا التوازن ، وتبتدىء من سنة ١٩٥١

ومما لا شك فيه أن لجنة التعاون الاقتصادي الأوربي متنبهة إلى هذا الخطأ ويلح خبراءها بضرورة القضاء على التضخم وإيجاد التوازن في كل من الدول المشتركة في اللجنة؛ ثم إيجاد نظام لتحويل العملات الأوربية بين هذه الدول. ويرى هؤلاء الخبراء أن مثل هذا النظام هو خطوة ضرورية لإيجاد سياسة تجارية تكون أكثر حرية في أوربا.

ويرى الخبراء المليون أن هذا النظام يكون عبارة عن بناء يعلو الاتفاقات الثنائية التي تعقدها الدول فيما بينها؛ فتستطيع الدولة اندائنة أن تحول الزيادة لديها من عملة الدولة المدينة إلى أية عملة أخرى حسب حاجات تجارتها. وفي نهاية الأمر يمكن تحويل هذه العملات إلى ذهب أو دولارات بشرط أن يمحصر استعمال الذهب أو الدولارات في أضيق نطاق.

واقترحت اللجنة المالية أن يعقد مؤتمر من خبراء فنيين لوضع تفصيلات هذا النظام. وقد عقد المؤتمر فعلاً، ولكنه لم يضل إلى نتيجة حاسمة. وهذا ليس غريباً؛ فإن وضع مثل هذا النظام في أوربا يتطلب أمرين: أولاً إيجاد سلطة جديدة أو بعبارة أخرى إيجاد مصرف مبادلات ليقرر طريقة التحويل والمعاملات. وثانياً ضمان الولايات المتحدة لتقديم دولارات بدلاً من أية مقادير من العملة لا ترغب الدول المشتركة في مصرف التبادل الأوربي في قبولها.

ومن الواضح أن الأمر الثاني يتوقف على السياسة الأمريكية؛ كما أنه يجب على الدول الأوربية أن تعمل لوقف التضخم والوصول إلى التوازن في حزم. ومع ذلك فالثقة في الأمور المالية تتطلب وقتاً. وإيجاد السلطة التي تتولى أمور المصرف التبادلي يحتاج إلى زعامة، وقد يكون من الطبيعي أن تتولى بريطانيا

دون أن نبذل الحكومة البريطانية مجهودات فعالة للقضاء على تيار الاستيراد. ومهما يقل من الآراء فيما يتعلق بالاسراف في استعمال القرض، فإنه كان من المحتم أن يستهلك هذا القرض في مدة وجيزة؛ إذ أنه حدث ارتفاع كبير في مستوى الأسعار بالولايات المتحدة منذ يولييه سنة ١٩٤٦. كما أن بريطانيا أخفقت في إنتاج المقدار الكافي من الوقود في فبراير سنة ١٩٤٧ ولذلك لم يكن القرض كبيراً بحيث يؤدي الغرض المقصود منه.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن تكون لأزمة الدولار الحاضرة نتيجتان سيئتان: أولاهما أنه إذا لم تقدم مساعدة سريعة لأوربا فإن جزءاً كبيراً منها سيكون على حافة المجاعة قبل ظهور المحصول القادم وسيصبح ذلك الانقلاب السياسي والفوضى. فأزمة الدولار من هذه الوجهة هي أزمة رداءة المحصول في أوربا.

والنتيجة الأخرى هي أن هذه الأزمة تهدد بانكماش شديد في التجارة بين الدول الأوربية في وقت تكون فيه هذه الدول في أشد الحاجة إلى المعونة فيما بينها. فمعنى عدم إمكان تحويل الجنيه الاسترليني إلى دولار وانهاء الاحتياطي من الدولار في أوربا أنه لا توجد عملة دولية تقبلها جميع الدول وتتعامل بها. فليس هنالك دولة ترغب الآن في الجنيه الاسترليني أو غيره من أنواع العملة ما عدا الدولار غير الموجود. ولذلك فإن العالم يسير نحو تبادل تجاري ثنائي أي تحاول كل دولة يكون ميزانها الحسابي في غير صالحها مع دولة أخرى أن تقلل من وارداتها من تلك الدولة. وهذا مما يهدد العالم بانخفاض التجارة بين أرجائه بسبب عدم وجود عملة موثوق بها.

